### الإصلاحات الحكومية تدعم نمو الاقتصاد المصري

# «الوطني»: الصادرات المصرية تسجل نمواً قوياً بـ 14 في المئة والسياحة تستمر بالتعافي

■ تراجع معدل التضخم مع بقائه مرتفعاً عند 11 % وتوقعات بارتفاعه في النصف الثاني من 2018

■ بنك مصر المركزي يوقف خفض الفائدة على خلفية التوقعات بارتفاع التضخم

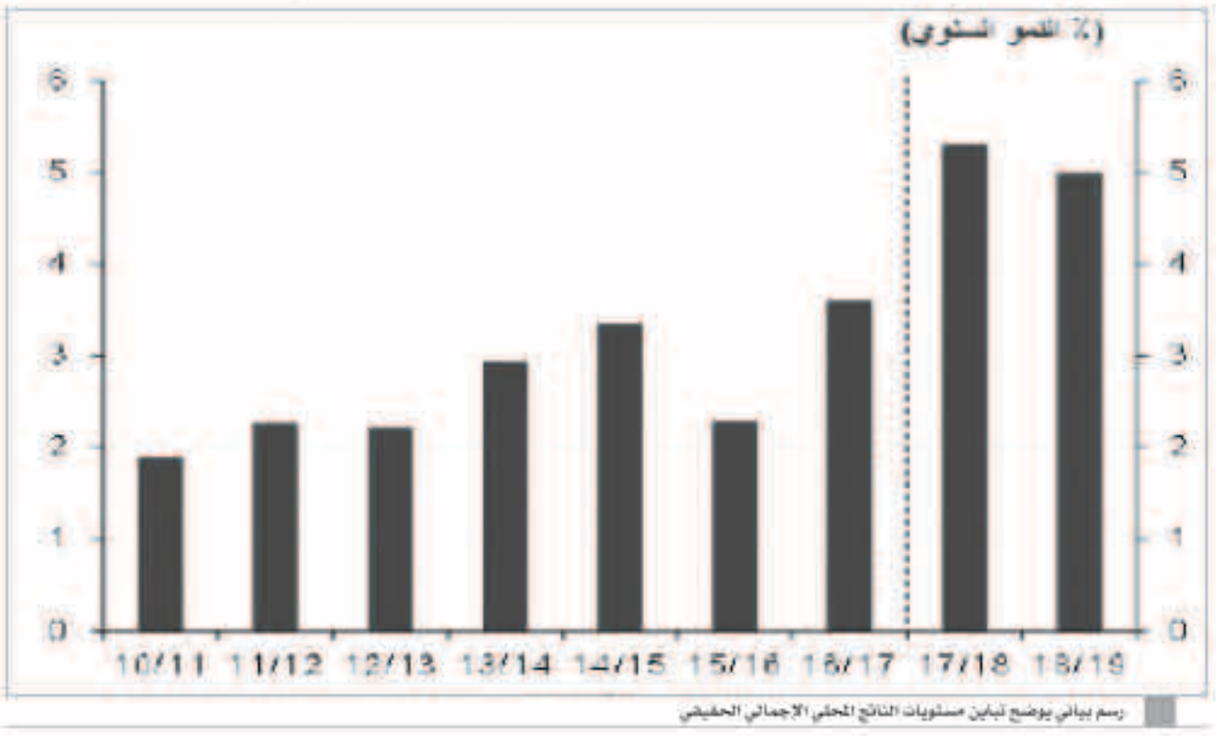

رسم بياني يوضح تباين مستويات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

■ يفترض أن يتحسن العجز المالي إلى ما دون 9 % من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2018-2019 في ظل زيادة الإيرادات وترشيد الإنفاق

■ ارتفاع عجز الحساب الجاري في الربع الأول من 2018 ولكن الأوضاع المالية الخارجية أصبحت أقوى بفضل تحسن التدفقات الرأسمالية إلى الداخل

أوضح تقرير اقتصادي متخصص للبنك الوطني أن الاقتصاد المصري استمر بالتعافي من أزمة العام 2016 التي تسببت بضعف العملة ولجوء الحكومة إلى صندوق النقد الدولي لتنسيق لوضع برنامج إقتصادي متكامل و دعم مالي بقيمة 12 مليار دولار على مدى ثلاث سنوات مشروطة بتطبيق سياسات اقتصادية كلية وإصلاحات هيكلية، إذ تعتزم الحكومة البدء بتنفيذ خطتها الإصلاحية التي من أهدافها خفض الدعوم وخفض العجز المالي الذي لا يزال ضخما وإنعاش النمو على المدى الطويل وخلق فرص العمل. وبالرغم من أن هنالك العديد من التحديات التي تقف أمام الإقتصاد المصري على المدى الطويل كاستمرار ارتفاع معدلات التضخم والبطالة والفقر وتدني مستويات الاستثمار، من المتوقع أن يكون أداء الاقتصاد جيداً على المدى القصير وذلك بدعم من تنافسية العملة وتعافي السياحة وانخفاض أسعار الفائدة المحلية واتخاذ قرارات أفضل في صنع السياسات مقارنة بالسنوات التي سبقت الأزمة.

توقعات باستمرار قوة النمو عند نسبة تقارب 5٪

سجّل متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة قوية في النصف الثاني من العام 2017 (النصف الأول من السنة المالية 2017–2018) بلغت 5.2٪ على أساس سنوي مقارنة بالنمو المسجّل في السنة المالية 2016–2017 البالغ 3.6٪ و2.3٪ العام الماضي. وقد دعم تسارع النشاط في قطاعي الصادرات والاستثمار النمو في النصف الثاني من العام 2017. وقد تسارع نمو القطاع الخاص إلى 5.4٪ ليفوق النمو الذي سجله القطاع الحكومي، وتماشياً مع تحسن الأوضاع الاقتصادية، تراجعت البطالة إلى 10.5٪ في الربع الأول من 2018 من 12٪ في العام الماضي، مسجلة أدنى مستوياتها منذ ثمان سنوات. وقد انعكس تسارع النشاط خلال العام الماضي في مؤشر مديري المشتريات الذي بلغ متوسط قريب من 50 نقطة في الفترة من شهر يناير حتى شهر مايو (+8 على أساس سنوي)، متخطياً بذلك حاجز الـ50 نقطة في أبريل للمرة الثانية فقط منذ العام 2015، مدعوماً بتحسن النشاط في مكوني الإنتاج والطلبيات الجديدة. و في نفس الوقت، تراجع مكون طلبات الصادرات إلى ما يقارب 50 نقطة بعد أن تعافى بصورة قوية خلال العام الماضي، لكنه لا يزال أعلى بكثير من المستوى المتدني الذي سجله قبل تحرير العملة البالغ 36 نقطة فقط.

كما تلقى النمو أيضاً دعماً من تحسن النشاط التجاري بفعل زيادة تنافسية الجنيه. حيث ارتفعت إيرادات الصادرات بنسبة قوية بلغت 14٪ على أساس سنوي في الأشهر الأربعة الأولى من العام 2018، لكنها كانت أقل من المعدل 20% المسجل في نهاية العام الماضي. كما عرف قطاع السياحة تحسنا ملحوظا، حيث ارتفع عدد القادمين بنسبة 54٪ على أساس سنوي في الربع الرابع من العام 2017، إلا أنها لا تزال أقل بكثير من مستوات ما قبل يناير.

نتوقع أن يحافظ النمو على قوته على المدى القريب و المتوسط بمعدل يقارب 5٪ في السنتين الماليتين 2017–2018 و2018–2019، وذلك بالاستناد إلى عدة عوامل، منها تحسن منهجية صنع السياسات وتنافسية العملة وارتفاع النشاط السياحي وتراجع التضخم وأسعار الفائدة وتطور خطة الإصلاحات. كما نتوقع أن يستفيد النمو من ارتفاع إنتاج الغاز الطبيعي، حيث سيكون حقل «ظهر» أحد الحقول المساهمة بإنتاج قد يصل إلى 2.7 مليار قدم مربع يومياً بحلول نهاية العام 2019 والذي قد يرفع من نسبة الناتج المحلي الإجمالي بواقع 2٪.

عودة التضخم لمستوياته المعتدلة

ارتفع التضخم خلال الأشهر التي أعقبت تحرير العملة في نوفمبر 2016 بارتفاع أسعار الواردات ونقص المعروض محلياً وخفض الدعوم وفرض ضريبة القيمة المضافة (ورفع الضرائب أيضاً لاحقاً) لتصل إلى 33٪ في يوليو 2017. ومنذ ذلك الحين، شهد التضخم تراجعاً حاداً نتيجة تلاشي أثر انخفاض العملة بالإضافة إلى تشدد السياسة النقدية للبنك المركزي مصري. فقد تراجع التضخم ليصل إلى 11.5٪ على أساس سنوي في مايو 2018 (التضخم الأساس عند 11.1٪ على أساس سنوي) والذي لا يزال مرتفعاً ولكن عند مستوى مماثل لمتوسطه الذي سجله في السنوات التي سبقت تحرير العملة.

من المتوقع أن يؤدي الانخفاض الأخير في الدعم على الخدمات إلى إعادة رفع نسبة التضخم خلال الأشهر المقبلة، ليعود بعد ذلك إلى تراجعه خلال فصل الخريف. ونتوقع أن يصل متوسط التضخم في السنة المالية 2017–2018 إلى 21٪ متراجعاً إلى 10٪ في السنة المالية 2018–2019. وقد أتاح تراجع التضخم الفرصة للبنك المركزي لخفض الفائدة بواقع 200 نقطة أساس في النصف الأول من العام 2018 ليستقرّ سعر إعادة الشراء للمثلة واحدة على الودائع عند 16.75٪ وعلى القروض عند 17.75٪ وذلك بالرغم من امتناعه عن القيام بالمزيد من الخفض في اجتماعه الذي عقد في شهر يونيو. حيث يهدف البنك المركزي إلى بلوغ التضخم ما يقارب 13٪ في الربع الرابع من العام 2018 وتراجعه قليلاً بعد ذلك. ويرى البنك المركزي أن ارتفاع أسعار النفط هو أهم العوامل التي قد تؤدي إلى ارتفاعه، ذلك بالإضافة إلى الضغوط الناتجة من الطلب والآثار التضخمية التي ستتسبب بها الإصلاحات المالية، لذا فإنه يتبع سياسة تيسيرية حذرة جداً.

عجز الموازنة يتحسن تدريجياً، لكنه لا يزال ضخماً

حققت السلطات تقدماً واضحاً في تنفيذ الإصلاحات المالية المتفق عليها وفق برنامج صندوق النقد الدولي، مما أدى إلى تحسن الميزان المالي. فقد تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في سبتمبر من العام 2016 بنسبة 13٪ والتي رفعت بعد ذلك إلى 14٪ في يوليو 2017. كما تم رفع أسعار الكهرباء والخدمات عدة مرات لا سيما أسعار الوقود التي رفعت أربع مرات منذ العام 2014 مع توقعات بإلغاء الدعم بحلول نهاية 2019. بالإضافة إلى رفع ضريبة السلع الإنتقائية على التبغ العام الماضي. و قد شهد الميزان المالي أيضاً تحسناً في إدارة الرواتب والأجور وتجميع الإيرادات.

ونتيجة لذلك، فقد تقلص عجز الموازنة ليصل إلى 10.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2016–2017 من 12.2٪ السنة السابقة. كما تشير البيانات للأشهر الثمانية الأولى من السنة المالية 2017–2018 إلى المزيد من التحسن. فقد ارتفع الإنفاق بواقع 29٪ على أساس سنوي في الفترة من يوليو حتى فبراير نتيجة زيادة مدفوعات الفائدة والمدفوعات الاجتماعية، ولكن ارتفعت الإيرادات بنسبة قوية بلغت 39٪ على أساس سنوي، لتعكس ارتفاع إيرادات الضرائب. وبالرغم من ارتفاع المصروفات في الرواتب وأجور المتقاعدين للتعويض عن بعض الأثر الذي خلفه رفع الدعوم، لا تزال الميزانية الرسمية للسنة المالية 2018–2019 تهدف إلى إيصال العجز إلى 8.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما من تتوقع أيضا ارتفاع الإيرادات. ونعتقد نحن أن السلطات ستتمكن من تحقيق هذا الهدف تماشياً مع قوة النمو الاقتصادي والتزامها في تنفيذ الإصلاحات.

ويعكس تحسّن الأوضاع التمويلية أيضاً التحسن الاقتصادي، حيث تراجعت العوائد على الدين المحلي للمدى القصير والمدى الطويل هذا العام، والذي يشكّل معظم نسبة إجمالي الدين، نتيجة انخفاض الفائدة الأساسية وتدني التضخم. بالمقابل، بقيت العوائد لفترة العشر سنوات مرتفعة عند 15٪ في مايو. أما العوائد على الدين الخارجي فقد ارتفعت تماشياً مع ارتفاع الأسعار العالمية. وارتفع الدين الحكومي إلى ما يقارب 100٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2017، ولكن من المتوقع أن يتراجع إلى ما يقارب 90٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام 2019 على إثر ارتفاع التضخم وتقلص عجز الموازنة. وبالرغم من ذلك، لم يتحسن تصنيف الحكومة الائتماني كثيراً، حيث لا يزال أقل بكثير من درجة الاستثمار (تصنيف وكالة موديز عند B3 باستثناء وكالة ستاندرد آند بورز التي رفعت التصنيف من B- إلى B في مايو)، ولا تزال وكالات التصنيف تترقب تحقيق أي تطور بشأن خفض العجز خاصة وأن مصر لا تزال بحاجة كبيرة إلى التمويل مع الخوف من احتمال ضعف وتيرة تطبيق الإصلاحات.

العجز مستمر في الحساب الجاري، والاحتياطات قوية

اتسع عجز الحساب الجاري ليصل إلى 3.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي أو 1.0 مليار دولار وذلك في الربع الأول من العام 2018 من 2.8٪ في الربع الرابع من العام 2017 ومن أدنى مستوياته منذ ثلاث سنوات عند 2.4٪ في الربع الثالث من العام 2017، لكنه لا يزال أقل بكثير من أعلى نسبة سجلها في الربع الرابع من العام 2016 البالغة 7.3٪ بعد تحرير العملة. فقد جاء هذا الاتساع في الربع الأول من 2018 نتيجة ارتفاع العجز في الدخل الاستثماري على مدى السنتين الماضيتين بدعم من ارتفاع مدفوعات الفائدة ومدفوعات أرباح الشركات النفطية في مصر إلى الخارج. في المقابل، تراجع عجز السلع والخدمات قليلاً ليصل إلى 11.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي على إثر تحسن نمو الصادرات، واستقرت المدفوعات التحويلية مسجلة فائضاً ضخماً بلغ 10.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مضاعفاً مستواه الذي سجله قبل عامين نتيجة ارتفاع تحويلات العمالة من الخارج، لانخفاض تكلفة الجنيه، و التي تعد من أهم دعائم الحساب الخارجي.

في الوقت نفسه، سجل ميزان المدفوعات فائضا في الربع الأول من العام 2018 ليبلغ 9.0٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أو 5.4 مليار دولار، مسجلاً أفضل مستوى له منذ العام 2005. وقد ساهمت التدفقات الرأسمالية إلى المحافظ الاستثمارية بشكل رئيسي في هذا التحسن بواقع 6.9 مليار دولار في الربع الأول من العام 2018. فقد استقل المستثمرون ارتفاع أسعار الفائدة المحلية وانخفاض العملة، حيث يملك المستثمرون الأجانب ما يقارب ثلث إجمالي أذونات الخزينة القائمة مقارنة بالفترة قبل تعويم العملة حين لم يمتلكون أي نسبة منها. وقد أدى هذا التحسن إلى تعافي كبير في احتياطات البنك المركزي الأجنبية التي ارتفعت إلى 44 مليار دولار في مايو 2018 مرتفعة بواقع 42٪ على أساس سنوي من مستوى منخفض بلغ 16 مليار دولار بنحو عامين ماضيين.

وقد تلقت الحكومة قسطاً بقيمة 2 مليار دولار من صندوق النقد الدولي في يوليو بعد إكمال المراجعة الثالثة للبرنامج، ليصل إجمالي ما تلقته حتى الآن إلى 8 مليار دولار، الأمر الذي ساهم في المزيد من الانتعاش في الاحتياطات.

البورصة تحقق زيادات أكبر في العام 2018

قفز مؤشر البورصة الرئيسي بنحو 50٪ في الشهرين اللذين عقبا تعويم العملة، وحقق بعد ذلك مزيداً من الانتعاش بنسبة 22٪ في 2017. وفي النصف الأول من العام 2018، فاق المؤشر أداء معظم الأسواق في المنطقة مرتفعاً بنسبة 9٪ وذلك بدعم من قوة النمو الاقتصادي واستقرار الأوضاع الخارجية وتدني الفائدة المحلية والأثر الإيجابي الذي ولدته مساعدات صندوق النقد الدولي. ولكن لم تأت هذه الزيادة بالشكل الكافي لمواكبة الانخفاض في قيمة الجنيه، إذ لا يزال المؤشر دون المستوى الذي سجله في نوفمبر 2016 بالدولار.

# «أعيان» تطرح سيارات كيا 2019 في خدمة التأجير التشغيلي

في سياق علاقتها الاستراتيجية مع مجموعة الوكالات الوطنية، أعلنت شركة أعيان الكويت للسيارات (أعيان أوتو) عن إتمام صفقة هامة بين الجهتين لشراء مجموعة متنوعة من سيارات كيا موتورز 2019. جاء هذا في تصريح للشركة أعلنت فيه عن توقيع الصفقة مع مجموعة الوكالات الوطنية، إحدى شركات مجموعة عبد العزيز العلي المطوع، الوكيل المعتمد لسيارات كيا موتورز العالمية في دولة الكويت (كيا المطوع)، لشراء مجموعة متنوعة من سيارات كيا موتورز تشمل موديلات «كادينزا» كاملة المواصفات، وأوبتيما (في حلتها الجديدة)، وسبورتاج، وغراند كرنفال» وجميعها من موديلات 2019، للعملاء في خدمة التأجير التشغيلي.

وقد تم توقيع الصفقة في حضور كل من مشاري الحسيان، الرئيس التنفيذي، وفريح الأنبعي مدير التأجير، وعبدالله القضالة، مساعد مدير التأجير من شركة أعيان، فيما حضر من مجموعة الوكالات الوطنية (كيا المطوع) كل من مهند أحمد المطوع مدير عام كيا وعمر جبر مدير علامة كيا التجارية.

وبهذه المناسبة أعرب فريح الأنبعي، مدير التأجير، عن سعي أعيان الدائم لبناء والمحافظة على علاقات استراتيجية قوية مع شركاء النجاح من كبار وكلاء السيارات في الكويت، وتحديداً مع مجموعة الوكالات الوطنية التي يرجع تاريخ العلاقة معها لسنوات طويلة. مبيناً ان ذلك يعزز مكانة أعيان بين المنافسين ويزيد من حصتها في سوق التأجير المحلي طويل المدى.

وأضاف الأنبعي أن هذه الموديلات متوفرة الآن في معارض الشركة في الري والأحمدي بأسعار تنافسية ومزايا تفضيلية لعملاء الإجارة التشغيلية. موضحاً أن خدمة التأجير التشغيلي التي تتميز بها أعيان توفر الكثير من المزايا للعملاء من الشركات والأفراد. حيث تتيح للشركات والأفراد إمكانية تغيير سياراتهم كل سنة أو سنتان دون عناء بيعها أو تثمينها، مما يوفر عليهم الوقت والجهد والمال. كما تعد خدمة الإجارة التشغيلية اقتصادية وتوفر للعملاء المال والوقت من خلال خدمات «أثناء الإجارة» التي تضم باقة متكاملة من الخدمات مثل الصيانة الشاملة أثناء مدة العقد وتأمين ذهبي شامل وسيارة بديلة عند دخول السيارة للصيانة لمدة تزيد عن 24 ساعة أو في حالة الحوادث، إضافة إلى خدمة الطريق على مدار الساعة.

وأشارت الشركة إلى سعيها الدؤوب لابتكار وتطوير منتجات جديدة تلبي احتياجات ورغبات العملاء، حيث قامت باستحداث خدمة فاليو بلس «VALUEPlus» التي تعد من الخدمات المميزة التي دأبت شركة أعيان على تقديمها للنخبة من عملائها، إذ توفر للمشتركين فيها مجموعة من أرقى الخدمات والمزايا التفضيلية المصاحبة للتاجير، وهي خدمات اختيارية إضافية خاصة لنخبة من عملاء الشركة. توفر خدمة فاليو بلس للعملاء المشتركين بها خدمات ومزايا إضافية أهمها خدمة العداد الإضافي وتامين شامل وخدمة السماح بالسفر لدول مجلس التعاون وخدمة استلام وتسليم السيارة من الموقع الذي يحدده العميل وخدمة المساعدة على الطريق على مدار 24 ساعة.

يذكر أن شركة أعيان أوتو تمتلك أكبر معرض لتاجير السيارات في منطقة الري شارع محمد بن القاسم. وهو المعرض الرئيسي لنشاط الشركة ويتضمن المعرض ساحة عرض خاصة للسيارات الجديدة للتاجير التشغيلي متنوعة للماركات والأحجام، ليجد العميل ما يناسبه من سيارات التاجير، ويمكن التواصل مع الشركة ومتابعة العروض اليومية من خلال عدة قنوات انشات لخدمة العملاء متمثلة في مواقع التواصل الاجتماعي ، وموقع الشركة الإلكتروني والذي يستطيع من خلاله الاطلاع على جميع السيارات لديها وتقديم طلب عبر الموقع أو الاتصال على مركز الاتصال 1880066 حيث سيقوم موظف مختص بخدمة العميل وتقديم المعاملة هاتفيا لراحة عملائنا والتميز في خدمتهم.

لقطة جماعية للمسؤولين في أعيان.

# «فولكس واجن» الكويت تطرح أرتيون الجديدة بقوة 190 حصاناً

أرتيون الجديدة

انضمت نسخة المستوى الإبتدائي من أرتيون بقوة 190 حصان إلى عائلة طرازات فولكس واجن المتاحة في الكويت. وقد ظهر هذا الطراز الديناميكي المتميز لأول مرة في معرض جنيف الدولي في شهر مارس الماضي، ليصل الآن إلى الكويت بنسختين أساسية (Base) وأنيقة (Elegance) لمصاحبة نماذجها الحالية ذات الـ 280 حصان «الأنيقة Motion-4» و«R-Line».

وتجمع فولكس واجن أرتيون الجديدة كليا بين الكاريزما الرياضية والمرونة العالية والرحابة المتازة في تصميم فاستباك أنيق يسقف منحني حتى مؤخرتها. وتختلف المواصفات بشكل طفيف بين المستوى الابتدائي «الأساسي (S)»، و«الأنيق (SE)»، وبين المستوى الأعلى لخط الطراز «الأنيق (LSE)»، و«R-Line»: ولا تزال أرتيون بقوة 190 حصان تحظى بمزايا متفوقة كالمساحة المتازة للأقدام الخلفية، ومقصورة الأمتعة الواسعة، والدفع الأمامي، وعناصر التحكم الرقمية. كما تتضمن المزايا الاختيارية نظام عرض المعلومات النشطة الرقمية تماما والقابلة للبرمجة، ونظام العرض الرأسي، ونظام ديسكفر برو للوسائط المتعددة مع شاشة 9.2 بوصة وتحكم عبر الإيماءات.

بهذه المناسبة قال أندرو ساڤاس، مدير علامة فولكس واجن الشرق الأوسط: «تأتي أرتيون 190 حصان عقب الإطلاق الناجح لـ أرتيون R-Line في المنطقة. لقد أتاح لنا تقديم طرازات المستوى الابتدائي والأنيق بمحرك 190 حصان أن نقدم لعملائنا خيارات تتناسب جميع النقاط السعرية المختلفة.»

تأتي فولكس واجن أرتيون في أربعة نسخ مختلفة: «أساسية (S) وأنيقة (SE) وأنيقة (SEL) Motion-4 و«R-Line مع محرك TSI 2.0.